الأمم المتحدة

A/63/122

الجمعية العامة

Distr.: General
14 July 2008
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة والستون

البند ٩١ (ح) من القائمة الأولية*

نزع السلاح العام الكامل

أمن منغوليا الدولي ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير سردا للتطورات الجديدة، والمساعدة المقدمة لمنغوليا من جانب الأمانة العامة وهيئات الأمم المتحدة المعنية منذ صدور التقرير السابق حول هذا الموضوع (A/61/164). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقد مكتب شؤون نزع السلاح، من خلال فرع أسلحة الدمار الشامل التابع له سلسلة مشاورات مع منغوليا وهيئات الأمم المتحدة المعنية بشأن سبل ووسائل تعزيز أمن منغوليا الدولي ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية. وقد واصلت منغوليا سعيها من أجل الاعتراف الدولي بمركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية وإضفاء الصفة المؤسسية عليه، وهي تهدف إلى إبرام صك قانوني بشأن مركزها مع أقرب جيرانها وهما الصين والاتحاد الروسي، إضافة إلى مسودة بروتوكول منفصل ستوقعها مع سائر الدول الحائزة للأسلحة النووية. كما قدمت منغوليا مشروع معاهدة ثلاثية بشأن مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية إلى الصين والاتحاد الروسي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

* A/63/50.

290708 220708 08-42149 (A)

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نفذت الوكالة الدولية للطاقة الذرية عمليات تحقق في الموقع في منغوليا طبقا لاتفاق ضماناتها والبروتوكولات الإضافية. وفي هذا السياق، استطاعت الوكالة، بالنسبة لعام ٢٠٠٧، أن تخلص إلى أن المواد النووية المعلن عنها في منغوليا ما زالت في إطار الأنشطة السلمية.

وقد أدرجت استنتاجات وتوصيات التقرير المتعلق بأوجه الضعف الاقتصادي والإيكولوجي في منغوليا الذي تعاون على إصداره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، في التقييم القطري المشترك للفترة من عام ٢٠٠٧ إلى عام٢٠١١، وفي جميع النتائج الخمس لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (٢٠٠٧-٢٠١١) والنواتج ذات الصلة. وما زال البرنامج الإنمائي يقدم الدعم لمتابعة توصيات التقرير بالتركيز على تعزيز الأمن الاقتصادي، والحفاظ على التوازن الإيكولوجي في منغوليا. وعلاوة على ذلك، أسهمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في التقدم الاقتصادي والاجتماعي لمنغوليا، لا سيما من خلال الاضطلاع بأنشطة إنمائية تنفيذية، كما يشارك مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في مساعدة منغوليا على بناء قدراتها التقنية والبشرية في مجال إدارة الكوارث.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١-١	٤
ثانيا – الأنشطة المتصلة بمركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية	٢-١٢	٤
ثالثا – الجوانب غير النووية في أمن منغوليا الدولي	١٣-١٧	٨
رابعا – الخلاصة	١٨-١٨	١٠

أولا – مقدمة

١ – دعت الجمعية العامة، في قرارها ٨٧/٦١ المعنون ”أمن منغوليا الدولي ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية“ الدول الأعضاء إلى مواصلة التعاون مع منغوليا في اتخاذ التدابير الضرورية لتوطيد وتعزيز استقلال منغوليا وسيادتها وسلامتها الإقليمية وحرمة حدودها واستقلال سياستها الخارجية وأمنها الاقتصادي وتوازنها الإيكولوجي، وكذلك مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية. وطلب القرار إلى الأمين العام وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة مواصلة تقديم المساعدة إلى منغوليا لاتخاذ التدابير الضرورية المذكورة أعلاه. كما طلب القرار إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة تقريرا عن تنفيذه في دورتها الثالثة والستين. ويُقدم هذا التقرير استجابة لذلك الطلب.

ثانيا – الأنشطة المتصلة بمركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية

٢ – منذ تقديم التقرير السابق للأمين العام عن هذا الموضوع (A/61/164)، واصل مكتب شؤون نزع السلاح، عن طريق فرع أسلحة الدمار الشامل التابع له، تقديم المساعدة إلى منغوليا لاتخاذ التدابير اللازمة لتوطيد وتعزيز مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية. وقد نظم الفرع اجتماعين في ٣٠ كانون الثاني/يناير و ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٨ لفريق استشاري ضم عناصر من إدارات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها ووكالاتها بهدف تبادل المعلومات عن الأنشطة الرامية إلى تنفيذ القرار ٨٧/٦١؛ ومناقشة إعداد تقرير الأمين العام لعام ٢٠٠٨ عن هذا الموضوع. وحضر الاجتماعين مسؤولون من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وإدارة الشؤون السياسية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وممثلون عن منغوليا.

٣ – وواصلت منغوليا سعيها الحثيث للحصول على الاعتراف الدولي بمركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية وإضفاء الطابع المؤسسي عليه عن طريق العمل على إبرام صك قانوني بشأن ذلك المركز مع أقرب جيرانها وهما الصين والاتحاد الروسي، بالإضافة إلى مسودة بروتوكول مستقل ستوقعها مع سائر الدول الحائزة للأسلحة النووية، مع العمل على ترسيخ الاعتراف بمركزها كمعيار يتبع في هذا الشأن.

٤ – وفي أعقاب اتصال مبدئي تم في عام ٢٠٠٢، قدمت منغوليا مشروع معاهدة ثلاثية بشأن مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية إلى الصين والاتحاد الروسي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. واستند المشروع إلى عناصر معاهدة قدمتها منغوليا إلى الصين والاتحاد الروسي في

اجتماعهم للاتصال المبدئي، وتضمن تعليقات أبدتها تلك الدول. ويعكس المشروع، من ناحية المبدأ، النصوص الأساسية التي ترد عادة في المعاهدات الدولية التي تنشئ المناطق الخالية من الأسلحة النووية، مع مراعاة ظروف منغوليا الخاصة (حقيقة اشتراكها في الحدود مع دولتين من الدول الحائزة للأسلحة النووية). ويعرض المشروع بوضوح التزامات منغوليا فضلا عن التزامات جارتيها. ويتناول المشروع أيضا التعاون في مجال تعزيز مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية، والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، والحماية المادية للمواد النووية، والإبلاغ عن الأنشطة المتصلة بالنواحي النووية، والإنذار المبكر في حالة وقوع حادث نووي. وكما هو الحال مع المناطق التقليدية الخالية من الأسلحة النووية، يتناول المشروع أيضا مسائل السيطرة والتحقق دون أن ينشئ بالضرورة آلية دائمة. كما يقترح مشروع بروتوكول من المزمع أن توقعه الدول الثلاث الأخرى الحائزة على أسلحة نووية، من أجل احترام المعاهدة والإسهام في تنفيذها بالكامل.

٥ - وثمة إشارات عديدة على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف نشهد بالاعتراف الدولي بمركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية وترسيخ ذلك كمعيار يتبع في هذا الشأن. ومن الوثائق التي تضم إشارات تدعم مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية ما يلي:

(أ) الوثيقة الختامية للمؤتمر الرابع عشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان حركة عدم الانحياز، الذي عقد في هافانا، في الفترة من ١١ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، (''أعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن اعتقادهم بأن إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية بموجب معاهدات تلاتيلولكو، وراروتونغا، وبانكوك، وبيليندابا، بالإضافة إلى مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية، تمثل في مجموعها خطوات إيجابية وتدابير هامة لتعزيز نزع السلاح النووي وعدم انتشاره على الصعيد العالمي'').

(ب) بيان موسكو المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ (''يؤكد الاتحاد الروسي من جديد على التزامه بالبيان المشترك الصادر عن الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بشأن الضمانات الأمنية المقدمة فيما يتعلق بمركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية، ويرى أن هذا المركز، إضافة إلى الإسهام في تعزيز نظام عدم الانتشار النووي، يعد من التدابير المهمة لبناء الثقة في منطقة شمال شرق آسيا وما وراءها'').

(ج) البيان المشترك بين منغوليا والاتحاد الروسي الصادر في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ لدى اختتام الزيارة الرسمية التي قام بها رئيس وزراء منغوليا س. بايار إلى الاتحاد الروسي في الفترة من ١٠ إلى ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ (''إن الاتحاد الروسي، بوصفه عضوا

في معاهدة عدم الانتشار النووي، يؤكد من جديد على جهود منغوليا الرامية إلى تعزيز مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية، والضمان الأمني الممنوح لمنغوليا عملا بقرار مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥) المؤرخ ١١ نيسان/أبريل عام ١٩٩٥، على النحو الوارد في البيان المشترك الصادر عن الدول الحائزة على أسلحة نووية، والأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، المؤرخ ٥ تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٠ ").

٦ - واستجابة لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، تواصل منغوليا تعزيز ضوابطها الحدودية لتحسين سبل الكشف عن الاتجار غير المشروع في المواد النووية والإشعاعية حيث تغطي منغوليا مساحة شاسعة من الأراضي، وتشترك في حدود طويلة مع جارتيها. فيما تشكل خصائصها الجغرافية الفريدة وقاعدتها السكانية الصغيرة تحديا خطيرا في مجال إدارة الحدود في وقت تزداد فيه الشواغل إزاء الجرائم عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار في المواد التي لها علاقة بالأنشطة النووية. واستجابة لنداء منغوليا إلى اللجنة المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، عرضت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠٧ أن تمول مشروعا لتعزيز القدرات التقنية لمنغوليا فيما يتعلق بالضوابط المفروضة على تصدير واستيراد المواد النووية وغيرها من المواد الإشعاعية. ويهدف المشروع إلى تحسين النظم التقنية الخاصة بالكشف عن المواد النووية وغيرها من المواد الإشعاعية والتعرف عليها في مراكز الدخول/الخروج في منغوليا. وعليه فقد جرى التوقيع على مذكرة للتفاهم بين الحكومتين فيما يتصل بالتعاون من أجل منع الاتجار غير المشروع في المواد النووية وغيرها من المواد الإشعاعية أثناء الزيارة التي قام بها رئيس منغوليا إلى الولايات المتحدة الأمريكية في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وستقدم الولايات المتحدة الأمريكية، بموجب مذكرة التفاهم، مساعدة تقنية في شكل معدات ومواد، إلى جانب التدريب والخدمات، لاستخدامها في مراكز الدخول/الخروج في منغوليا لأغراض الكشف عن الاتجار غير المشروع في المواد النووية وغيرها من المواد الإشعاعية الخاصة ومنع وقوعه.

٧ - كما وصلت منغوليا تعزيز الوعي فيما يتعلق بأمنها ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية. فقامت وزارة الخارجية المنغولية بتنظيم حلقة نقاشية في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٨، عن مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية وما يتصل بذلك من مسائل. وقدمت منغوليا ورقة عمل عن المناطق الخالية من الأسلحة النووية NPT/Conf.2010/PC11/WP.1 إلى الدورة الثانية للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، التي عقدت في جنيف في الفترة من ٢٨ نيسان/أبريل إلى ٩ أيار/مايو ٢٠٠٨. علاوة على ذلك، قدمت منغوليا وثيقة بعنوان "مذكرة مقدمة من حكومة منغوليا عن تعزيز أمنها الدولي ومركزها كدولة خالية

من الأسلحة النووية“ A/63/73-S/2008/297 بقصد تعميمها بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن. وفي عام ٢٠٠٨ شرعت جهة التنسيق المسؤولة عن مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية في إجراء اتصالات رسمية مع الوكالات والسلطات المختصة المسؤولة عن معاهدات تلاتيلولكو وراروتونغا وبانكوك وبيلينداوا ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. وتلقت جهة التنسيق حتى الآن ردودا إيجابية من وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأمانة الاتحاد الأفريقي.

٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأنشطة تحقيق موضوعية في مرفق تخزين النفايات المنغولي بمركز النظائر المشعة في إيلان باتار ومركز البحوث النووية التابع للجامعة الوطنية في منغوليا وذلك وفقا لاتفاق الضمانات الذي أبرمته وللبروتوكول الإضافي. وفي هذا السياق تسنى للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تخلص في عام ٢٠٠٧، إلى أن المواد النووية المعلن عنها في منغوليا لا تزال في حكم الأنشطة السلمية. إضافة إلى ذلك، أجريت مشاورات بشأن اقتراح الوكالة تعديل البروتوكول المنغولي للكميات الصغيرة، بما يتسق مع قرار مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

٩ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، قامت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتنظيم وإيفاد بعثة لتقييم الهياكل الأساسية للسلامة من الإشعاع من أجل تقييم الهياكل الأساسية التنظيمية في منغوليا للسلامة من الإشعاع. وفي ختام البعثة، قدم الفريق المسؤول عن التقييم توصيتين إلى حكومة منغوليا هما: (أ) تعزيز دور الهيئة التنظيمية النووية لكي تتمكن من وضع القواعد واتخاذ ترتيبات إبلاغ مباشرة إلى الوزير المسؤول أو حتى لرئيس الوزراء؛ (ب) العمل على سبيل الأولوية على اتخاذ تدابير لتصميم وإنشاء مرفق آمن ومحكم لتخزين النفايات المشعة، وبالذات بالنسبة للمصادر المشعة من مركز النظائر ومعهد الفيزياء. ومن أجل متابعة هذه التوصيات اتخذت حكومة منغوليا، عددا من الخطوات لتعزيز الهيئة التنظيمية النووية وزيادة سلامة تخزين المصادر المشعة.

١٠ - وتشكل مسألة استغلال موارد منغوليا الضخمة من اليورانيوم وإدخال الطاقة النووية مسألة تجمع بين جوانب نووية وغير نووية من أمن منغوليا الدولي. وبعد اعتمادها على واردات النفط فضلا عن قصور إمدادات الطاقة المحلية والحاجة الملحة للتصدي لتلوث الهواء في المناطق الحضرية من العناصر التي دفعت الحكومة إلى وضع مسودة ورقة مفاهيم وطنية بشأن استغلال اليورانيوم والطاقة النووية. وينظر أيضا إلى تنفيذ سياسة للخطوة خطوة في

استخدام الطاقة النووية وبناء مفاعل للطاقة النووية على أن يتم ضمن في سياق الأهداف الإنمائية للألفية استنادا إلى الاستراتيجية الشاملة للتنمية الوطنية في منغوليا التي اعتمدها مجلس الدولة الأعلى (البرلمان) في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

١١ - وتسعى منغوليا إلى أن تصبح طرفا يتولى تطوير وتجهيز وتصدير اليورانيوم. كما أنها مهتمة باستخدام الطاقة النووية كمصدر للطاقة، في أغراض التدفئة والتسخين بوصفها بديلا أنظف من المحطات المدارة بالفحم. ويعد استخدام الطاقة النووية من السبل المهمة لتحقيق التنمية المستدامة وكفالة أمن الطاقة على الصعيد الوطني في منغوليا وتحسين مستوى معيشة شعبها. وقد أبدى عدد من الدول ذات القدرات النووية المدرجة في المرفق ٢ لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية اهتماما واستعدادا للتعاون في التنقيب عن اليورانيوم واستكشافه وتكريره في الأراضي المنغولية وبناء محطة صغيرة أو متوسطة الحجم لتوليد الطاقة النووية.

١٢ - وتعتقد منغوليا أن جميع أنشطتها المتعلقة باستغلال اليورانيوم وبدء استخدام الطاقة النووية يجب أن تلتزم تماما بضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وغيرها من المعايير والقواعد والأنظمة المقبولة دوليا. ومن ثم طرحت منغوليا مسودة ورقة مفاهيم وطنية على الوكالة الدولية للطاقة الذرية طالبة المساعدة التقنية والقانونية من الوكالة. وعرضت الوكالة إيفاد فريقين من الخبراء لإجراء دراسات عن إمكانيات استغلال اليورانيوم في البلد وإدخال الطاقة النووية، كمرحلة أولية من مراحل مساعدة الوكالة الدولية في هذه المجالات الناشئة حديثا للتعاون.

ثالثا - الجوانب غير النووية في أمن منغوليا الدولي

١٣ - أدرجت نتائج وتوصيات التقرير المعنون ”أوجه الضعف الاقتصادي والإيكولوجي في منغوليا“ الذي تم إعداده بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ضمن التقييم القطري المشترك للفترة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١١ وفي النتائج والنواتج ذات الصلة لأطر عمل الأمم المتحدة الخمسة للمساعدة الإنمائية (٢٠٠٧-٢٠١١).

١٤ - ويقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حاليا الدعم لمنغوليا عن طريق التركيز على تعزيز الأمن الاقتصادي والمحافظة على التوازن الإيكولوجي لهذا البلد. ويشمل ذلك مشاريع تركز على الأهداف الإنمائية للألفية وعلى التجارة وإدارة الكوارث والحوكمة البيئية:

(أ) في إطار استراتيجية التنمية الوطنية التي تستند إلى الأهداف الإنمائية للألفية، التي اعتمدها البرلمان المنغولي في عام ٢٠٠٨، يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منغوليا

الحكومة في صياغة استراتيجية لتمويل الأهداف الإنمائية للألفية من شأنها أن تساعد على توجيه الميزانية إلى حيث تحقق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من أهداف الحد من الفقر، وفيما تساعد في الوقت نفسه على اتساق المعونة الخارجية مع الأهداف الإنمائية للألفية.

(ب) في إطار المشروع المنفذ حاليا بشأن التجارة والتنمية البشرية لتحقيق نمو شامل، يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وزارة التجارة في صياغة استراتيجية متوسطة الأجل للتجارة والتصدير تركز على التنمية البشرية.

(ج) يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام ٢٠٠٢ الدعم لإدارة الكوارث من خلال مشروعه المتعلق بإدارة الكوارث في منغوليا. وقد وقعت وثيقة المرحلة الثالثة من هذا المشروع في نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وستعزز المرحلة الثالثة مدى التأهب لمواجهة الكوارث وتخفيف حدتها من خلال دعم بناء القدرات على جميع المستويات، بما في ذلك مستوى المجتمع المحلي كما تساعد في تخفيف حدة الكوارث وإدارتها، بما في ذلك الكوارث من صنع الإنسان مثل حالات تسرب المواد الكيميائية.

(د) في إطار مشروع إدارة البيئة الذي ينفذ حاليا في منغوليا، يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هناك إجراء تقييم فني لقدرة المؤسسات والقوانين الحالية المعنية على معالجة المسائل البيئية، بهدف تحديد أوجه التداخل أو الثغرات أو التناقض في القوانين والمهام المؤسسية. ويرمي المشروع إلى تعزيز قدرات التخطيط والرصد والتنسيق البيئي المشترك بين القطاعات على جميع المستويات ودعم عمليات كتابة التقرير والمتابعة في الوقت المناسب بشأن اتفاقيات الأمم المتحدة.

١٥ - وقد أسهمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في النهوض الاقتصادي والاجتماعي لمنغوليا، من خلال القيام بأنشطة إنمائية تنفيذية في الأساس. وتشمل تلك الأنشطة على سبيل المثال عددا من حلقات العمل المتعلقة بالتعاون التقني الدولي، نظمتها الإدارة بمشاركة مسؤولين وخبراء من منغوليا وبلدان أخرى، لمناقشة سياسات التنمية الاجتماعية والاستثمارات العامة.

١٦ - كما أسهمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية خلال اجتماع عقد مع الممثل الدائم لمنغوليا في شباط/فبراير ٢٠٠٨ في نيويورك بمقترحات عملية بشأن سياسة تطوير التعدين في منغوليا، بما في ذلك تنظيم جولات دراسية لمسؤولين حكوميين من أجل اختيار عدد من البلدان ذات التجارب الواسعة النطاق في عمليات التعدين السريعة النمو وآثارها والفرص التي تتيحها فضلا عن تقديم خدمات استشارية تقنية بشأن الاحتياجات والتطلعات،

إضافة إلى حلقات عمل قطرية لبدء معالجة المسائل والسياسات ذات الصلة إلى جانب اتخاذ إجراءات لبناء قدرات القطاع العام كي يتعامل مع المستثمرين الأجانب.

١٧ - وقدمت الأمم المتحدة دعما ملموسا في مجال إدارة الكوارث، مما أدى إلى إنشاء وكالة وطنية غير عسكرية لإدارة الكوارث، ومنذ إيفاد فريق الأمم المتحدة لتقييم الكوارث والتنسيق في بعثات تقييم التأهب خلال عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ إلى منغوليا ظل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على اتصال مستمر مع حكومة منغوليا بشأن الأنشطة المتعلقة بهذا المجال، بما في ذلك التأهب لمواجهة الكوارث الطبيعية ووباء أنفلونزا الطيور، فضلا عن تعزيز التعاون المدني والعسكري.

رابعا - الخلاصة

١٨ - انقضت ١٠ أعوام على اتخاذ الجمعية العامة أول قرار لها بالإجماع بشأن أمن منغوليا الدولي ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية في عام ١٩٩٨ (القرار ٥٣/٧٧ دال). وبمناسبة الذكرى الخامسة عشرة لإقرار مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية، وجه نمبار إنكبايار رئيس منغوليا عام ٢٠٠٧ رسالة إلى الأمين العام يعرب فيها عن امتنانه العميق للدعم القوي الذي قدمته المنظمة لحصول منغوليا على مركز الدولة الخالية من الأسلحة النووية. وكما ورد في هذا التقرير، فإن مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية ما برح يكتسب تأييدا وصفة مؤسسية واعترافا متزايدا. وقد أبلغت حكومة منغوليا مكتب شؤون نزع السلاح بأنها قدمت مشروع معاهدة ثلاثية بشأن مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية إلى الصين والاتحاد الروسي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ على سبيل المتابعة للاتصالات الأولية التي أجرتها مع البلدين في عام ٢٠٠٢. وعلاوة على ذلك، واصلت إدارات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها ووكالاتها المختلفة مساعدة منغوليا على التعامل مع أوجه ضعفها الاقتصادي والإيكولوجي. ويأمل الأمين العام أن تسهم المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في مزيد من التعزيز لمركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية، بحيث تساعدها على تحقيق تنمية مستدامة ونمو متوازن فضلا عن تعزيز جهودها في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.